

قانون المطبوعات الليبي غير قادر على تنظيم العمل الإعلامي في عصر المعلومات

محمد علي الأصفر رئيس منظمة «أكاديميون للإعلام»: الحرية المطلقة لا تصنع إعلاماً مهنياً



الصحافي الليبي يعمل في حقل من الأنغام

المواثيق الدول إلى حرية الرأي والتعبير كالمادة 19 من ميثاق حقوق الإنسان. لكن حرية الإعلام تكمن في عدم المساس بالقيم والخصائص وأهمية التشريعات الإعلامية هي تنظيم العمل الإعلامي وليس الحد من حرية التعبير ومن ثم نجد أن جميع التشريعات الإعلامية تؤكد على مبدأ احترام حرية الرأي والتعبير وحمايتها. وهذا يتطلب النظر في التشريعات الإعلامية الليبية التي أكل عليها الدهر وشرب فقانون المطبوعات رقم 76 لسنة 1972، لم يعد قادراً على تنظيم العمل الإعلامي في عصر المعلومات والإقمار الصناعية والقنوات الفضائية وصحافة الجوال. التي ظهرت بعد ذلك القانون بعشرات السنين، كما أن أغلب موادها عقابية ورداعة فهو أقرب لقانون الجنائيات والعقوبات ولا يضم أيًا من حقوق الإعلاميين وفيه الكثير من السلبيات. وأكد أستاذ الإعلام بالجامعات الليبية أن «الصحافي الليبي يعمل في حقل من الأنغام فإذا أثنى على الحكومة سيكون في نظر الحكومة عميلاً وإذا انتقد مسؤولاً في حكومة سيصبح صحافياً جريماً ومرضياً عنه، إضافة إلى تعرضه في بعض الحالات للخطف والقتل والتعذيب». ورسدت المنظمات الدولية تفاقم حالات الاعتداء على الصحافيين

والمؤسسات الإعلامية، ومن بين الصعوبات التي تواجه الصحافيين عدم قدرة البعض وبخاصة في القطاع العام على توفير متطلبات الحياة لضعف الرواتب والمزايا وعدم توفير الضمان الصحي وغيرها من المتطلبات، إلى جانب عدم اهتمام الدولة بقطاع الإعلام والإعلاميين وغياب التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي وحماية الصحافيين. وتطرق الأصفر لأزمة الصحف الورقية في ليبيا، بالقول إن الصحافة الورقية في العالم أجمع تواجه تحدياً كبيراً وليس في ليبيا فحسب، ومع ذلك لا يزال للصحافة الورقية طقسها الخاص وميزة التوثيق الورقي الملموس التي لا تتوفر في مواقع التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية.

ورأى أنه عندما ظهر الراديو قبل إن الصحافة الورقية انتهت ولم يحدث ذلك. وكذلك الحال عندما ظهر التلفزيون قبل إن الراديو انتهى. وعلى العكس تماماً طور الراديو من برامجه، وهذا الكلام يقال اليوم عن الصحافة الورقية ومنافسة الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لها. وخلص إلى أن «المنافسة قوية في الواقع. لكن جمهور الصحافة الورقية موجود وتمسك بها وهي تقوم بتطوير نفسها من حيث جمال الألوان والطباعة وتحسين الأخبار والتحقيقات المطولة التي تتميز بها».

الوظيفة إضافة إلى الحقوق المادية والمعنوية. ويمكن التحدي في إخضاع وسائل الإعلام التي تبث من خارج ليبيا للتشريعات الإعلامية الليبية، وبين رئيس منظمة «أكاديميون للإعلام» أنه بعد العام 2011، انتشرت العديد من القنوات والمواقع الإلكترونية التي تبث من خارج ليبيا وتحمل شعار ليبيا وتساهم إلى حد كبير في إثارة الفتن والمشاكل ومن الصعب محاسبتها ومتابعتها أو إحالة المتورطين في خطاب الكراهية والعنصرية بها إلى العدالة بحكم وجودها خارج الوطن. وأضاف «تصدر هذه القنوات وتمول من جهات خارجية بمال مشبوه وأجندات غير معروفة قد لا يهتد استقرار البلاد وأمنها وبذلك تزيد الطين بلة وتسبب الوفود على النار الملتهبية في الداخل تحقياً لأهداف غير معروفة ونقول أغلبها وليس جميعها إن كيف يتم إيقافها أو محاسبتها في ظل دولة مشددة وحكومات متعددة وانقسام سياسي وصراع عسكري وتدخلات خارجية متنوعة». ويؤمن الأصفر بان الحرية المطلقة لا تصنع إعلاماً مهنياً في غياب تشريعات تنظم وسائل الإعلام الليبية، قائلاً «الحرية بصفة عامة مطلح لكل البشر والحق في حرية الرأي والتعبير يأتي في قمة الحقوق ولقد دعت كل الدساتير

بضعونه في آخر اهتمامهم وتخصص له أقل الميزانيات». ومرت الصحافة الليبية بمراحل تاريخية متعددة فكانت بدايتها قديمة ومقدمة عن غيرها من البلدان العربية منذ العام 1828، بظهور صحيفة المنقب إلى البداية الرسمية في العام 1868، مع صدور صحيفة طرابلس الغرب وعاشت فترة الإزدهار الصحافي من 1908 إلى 1911، بصدور ما يقارب عن 8 صحف يومية وهو تقدم غير متوقع في دولة متخلفة تغلب عليها الأمية لكن صحافتها انتكست بدخول «الفاشست» الإيطاليين، بحسب تعبير الأصفر.

وتعترت مرة أخرى خلال فترة الانتداب لكنها عادت خلال الخمسينات والستينات وأصبح لها أبناء مؤسسون فكانت توزع بعشرات الآلاف وساهمت في مناقشة الكثير من القضايا من خلال المقالات والتحقيقات ثم تراجعت خلال السبعينات والثمانينات بعد احتكارها من قبل الدولة فقل عدد المطبوعات. وبعد العام 2011، شهدت الصحافة طفرة كبيرة في عدد المطبوعات حتى وصلت إلى أكثر من 400 مطبوعة دون حساب أو رقيب إلا أنها تراجعت مرة أخرى وقل عدد المطبوعات لعدم تشجيع الحكومات المتعاقبة ودعمها للعمل الصحافي بل ساهم الانفلات الأمني في هجرة بعض الصحافيين خوفاً من الخطف والتعذيب وازدياد الاعتداء على المؤسسات الإعلامية. وكلفت مسودة مشروع الدستور حرية التعبير والنشر وحرية الصحافة والإعلام في مادتيها 37 و38 كما نصت المادة 163 على إنشاء مجلس أعلى للإعلام والصحافة. وأوضح الأصفر أن مشروع الدستور لم يتم التصويت عليه ونص على إنشاء المجلس الأعلى للإعلام والصحافة كاسم ولم يحدد اختصاصاته ولم يفرد له مادة مستقلة، وهو متعارف عليه في العديد من الدول مثل تونس ويسمى «الهابكا». ومن المتوقع أن يكون المجلس الأعلى للإعلام والصحافة هيئة عليا مستقلة ومن مهامه الإشراف والمتابعة والمساهمة في تنظيم القطاع الإعلامي وإصدار التشريعات واللوائح المنظمة للقطاع بصفة عامة على أن تضم هذه التشريعات حقوق الإعلاميين وواجباتهم ومن أهم هذه الحقوق حق الوصول إلى المعلومات والأخبار وحققهم في الحماية والرعاية والضمان والصحة وغيرها، وحققهم في التدريب والتطوير وواجباتهم في المصادقية والحياد والنزاهة واحترام الخصوصية والمصادقية وعدم استغلال

يرصد أستاذ الإعلام بالجامعات الليبية ورئيس منظمة «أكاديميون للإعلام» محمد علي الأصفر، في حوار مع «العرب»، واقع الإعلام الليبي والصعوبات التي يواجهها الصحافيون في ظل الاستقطاب السياسي وخطاب الكراهية المتفشي في وسائل الإعلام الليبية خصوصاً التي تبث من خارج البلاد.

218 وفي المرتبة الثانية وقناة ليبيا الحدث في المرتبة الثالثة تليها ليبيا الأحرار والتناصح وليبيا روحها الوطن وبناروما والرائد فيما خرجت قناة ليبيا الإخبارية عن الرصد لأسباب تقنية.

ونشر الأصفر عام 2014، دراسة عن دور القنوات الفضائية في الأزمة السياسية والعسكرية في ليبيا وانقسام تلك القنوات إلى مجموعتين كل مجموعة منحازة إلى طرف في الصراع، وأظهرت النتيجة أن أغلب القنوات الفضائية ساهمت بشكل كبير في الانقسام السياسي والصراع المناطقي ومن الصعب جدا التصدي لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في ظل الانقسام السياسي في الدولة وتعدد الحكومات والمجالس التشريعية، والأمر يتطلب توحيد الجهود وبناء دولة واحدة بمؤسسات فاعلة قادرة على السيطرة والمتابعة والمحاسبة ووضع تشريعات رادعة واتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين.

وعلق «أصبح خطاب الكراهية والعنصرية من العناصر المتنبوذة والمشينة في جميع المجتمعات المتحضرة والتي تتميز بحرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر، هذا الخطاب يدمر المجتمعات ويخلق الفتن والنغرات العنصرية».

ووفقاً للأصفر فإن مهنة الصحافة في ليبيا بخير إذا ما تم النظر إلى توافر القدرات البشرية الصحافية من كتابين ومخرجين ومختصين والعديد من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المختصين في مختلف المجالات الصحافية، هذه الأعداد قادرة على خلق صحافة قوية ومنافسة استناداً على الإرث الصحافي للأباء المؤسسين للصحافة في ليبيا منذ زمن طويل. واستطرد «إلا أن الظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد، ضيقت الدولة ومؤسساتها وعلى رأسها الصحافة والإعلام، وأصبحنا من ضمن التراتيب المتأخرة في حرية التعبير عند تقييم المؤسسات الدولية كمؤسسة «مراسلون بلا حدود» والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها. كما أن أغلب المتعاقبين على الحكومات الليبية سابقاً وحالياً لا يعترفون بالإعلام وأهميته فهم



خلود الفلاح
كاتبة ليبية

يواجه الصحافي الليبي الخطف والاعتقال مجرد أن لديه وجهة نظر قد لا تروق للبعض، بينما تفشى خطاب الكراهية والعنصرية ليشكل خطراً على السلم الاجتماعي، في غياب التشريعات التي تحمي العمل الصحافي وتقف عاتقاً أمام محاربة هذا الخطاب، بحسب ما يؤكد محمد علي الأصفر أستاذ الإعلام بالجامعات الليبية ورئيس منظمة «أكاديميون للإعلام».

وقال الأصفر في تصريحات لـ «العرب»، «مع الأسف أغلب الوسائل الإعلامية الليبية أصبحت أداة للفرقة والتشتت الاجتماعي بفعل نشرها لخطاب الكراهية وبذلك ساهمت في إطالة فترة عدم استقرار الدولة ونموها وتطورها وأصبح دور بعض القنوات لا يقل عن دور الميليشيات والخارجين عن القانون بفعل ما تنشره من أخبار مزيفة ومفتعلة وانحيازها لأجندات خارجية ومتورطة في الأزمة الليبية».



محمد علي الأصفر

لا يزال للصحافة الورقية طقسها الخاص وميزة التوثيق الورقي لا تتوفر في مواقع التواصل

ورصد المركز الليبي لحرية الصحافة القنوات الفضائية التي تتبنى خطاب الكراهية، وقد تصدرت قناة النبا الإخبارية الأكثر ارتكاباً للإخلاطات المهنية، فيما جاءت قناة ليبيا 24

لبنان يمتنع عن الالتزام بتعزيز حرية الإعلام

أوتوا - وقع أعضاء «تحالف من أجل حرية الإعلام» على تعهد عالمي للالتزام بالعمل على تعزيز حرية الإعلام وسلامة الصحفيين، خلال المؤتمر الثاني للتحالف، لكن التعهد خلا من توقيع لبنان البلد العضو في هذا التحالف. وقالت «مؤسسة مهارات» المعنية بحرية الصحافة في لبنان، إن البيان الختامي للاجتماع الوزاري الصادر عن المؤتمر العالمي الثاني لحرية الإعلام الذي استضافته كندا وبوتسوانا عبر منصة رقمية في 16 نوفمبر الجاري، حمل توقيع 36 دولة عضواً في «تحالف من أجل حرية الإعلام» من أصل 37 عضواً، دون توقيع لبنان الذي كان حاضراً في الاجتماع الوزاري ممثلاً بوزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال شربل وهي؛ أي أن لبنان هو البلد الوحيد في التحالف الذي لم يوقع على البيان الختامي. وطالب البيان الختامي الدول الأعضاء في التحالف بالعمل على توفير المزيد من الحماية للصحافيين، وضماناً في القضاء الرقسي، وإنهاء الإفلات من العقاب ليتمكن الصحافيون في مختلف مناطق العالم من القيام بمهامهم بحرية.

المؤسسات الإعلامية تئن ولا من مجيب

لكن إن كانت الشبكة عانت من تراجع عائداتها الإعلامية بالرغم من عدد متابعيها الذي «لم يكن يوماً بالحجم الذي هو عليه اليوم»، فهي عجزت عن خفض كلفتها بمقدار موزان، ولم تحصل كذلك على مساعدات عامة. وأضافوا أن الصحف الورقية في العصر الرقمي تكبدت نفقات إضافية في سعيها لوكالة التقنيات الحديثة التي أصبحت مسألة أساسية لا غنى عنها في النسخ الإلكترونية للصحف من أجل جذب جيل الشباب على المنصات الاجتماعية. وأوضح رئيس يورونيوز استناداً إلى اتصالاته مع نظرائه في الشبكات الإخبارية الدولية الأخرى، أن القطاع برمته عانى منذ بدء تفشي وباء كوفيد -19 من تراجع عائداته من الإعلانات بنسبة تراوحت بين 35 و50 في المئة، لكن الواقع أن الوباء سرع توجعها كان موجوداً بالإساس، وقال بيترز «اليوم لم تعد العلامات التجارية ترغب في أن يفتقر اسمها بالإعلام الذي بات يقتصر على البؤس، إذ ينقل الحروب والأوبئة والفساد...».

وتوقفها المؤقت بسبب إجراءات الحظر الصحي المرتبطة بالوباء، واكتفت العديد من الصحف بالإصدار الإلكتروني وتخفيض أعداد العاملين لديها لاحتواء الأزمة الاقتصادية والعودة مجدداً. ويقول متابعون إن الصحف العربية تواجه أزمتها منفردة رغم أن الكثير منها عملت كمكبرات صوت للأنظمة العربية، ومع ذلك يكتسب بأؤها أهمية كبيرة كنوع من الضمانة لتعددية الأصوات والمناظر والتنوع واختلاف الرؤى السياسية في المشهد الإعلامي العربي. كما تعتبر الصحف ساحة مناقشة

كولومبيا الأميركية، خلصت إلى أن 17 في المئة من غرف الأخبار حول العالم شهدت انخفاضاً في الإيرادات بأكثر من 75 في المئة خلال تفشي كوفيد -19، وقالت البروفيسورة إميلي بيل المديرة المؤسسة لمركز تاو «اعتقد أننا نشهد انهياراً في سوق الإعلانات». وتسبب هذا الانهيار في توقف العشرات من الصحف في الولايات المتحدة وبريطانيا، وبالمثل تواجه المؤسسات الصحافية العربية التي نجحت بالصمود حتى الآن، واقعا صعباً وهي تحاول العودة مجدداً للإصدار الورقي بعد

ليون - انضمت شبكة «يورونيوز» الإخبارية الدولية إلى قافلة المؤسسات الإعلامية التي اضطرت إلى اتخاذ إجراءات تقشف وعمليات تسريح موظفيها بسبب تداعيات وباء كوفيد -19، ويؤكد عاملون في القطاع أن الأزمة بدأت منذ سنوات عديدة وساهم الوباء بتسريعها، بينما تركت المؤسسات تواجه مصيرها دون دعم خصوصاً في العالم العربي. وازدعت الأزمة الصحية «يورونيوز» التي اتخذت مقراً في فرنسا، على إعادة هيكلة نفسها مع احتمال تسريح موظفين، وعرض رئيس مجلس إدارة الشبكة الأوروبية مايكل بيترز الفلأداء على النقابات خطة لإعادة نشر العاملين ستوذي إلى تسريح حوالي خمسين موظفاً من أصل 900.



الشبكات الكبرى لم تسلم من الأزمة

ورأى بيترز أنه من الصعب إعطاء أرقام أكثر دقة لعدد الوظائف التي سيتم إلغاؤها، لأنه سيتحدد اقتراح تعديلات في عقد العمل على الموظفين الذين سيكون بإمكانهم الرفض. ومنذ مارس الماضي حذر خبراء إعلام من ضربة قاسية تتلقاها المؤسسات الصحافية بسبب تراجع الإعلانات جراء تباطؤ الاقتصاد وانخفاض في عائدات الاشتراكات. وهو ما أكدته بعد أشهر، دراسة حديثة للمركز الدولي للصحافيين ومركز تاو للصحافة الرقمية في جامعة